



الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف تمنح تصنيفاً إئتمانياً لتركيا لأول مرة

اسطنبول – البحرين 5 أكتوبر 2008م

منحت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف أول تصنيف إئتماني للالتزامات المالية لدولة تركيا. وتشمل هذه التصنيفات ما يلي:

المستوى العالمي:

BBB- للالتزامات طويلة الأجل بالعملة المحلية
BB+ للالتزامات طويلة الأجل بالعملة الأجنبية
A-3 للالتزامات قصيرة الأجل بالعملة المحلية
A-3 للالتزامات قصيرة الأجل بالعملة الأجنبية

المستوى الوطني:

ns AAA للالتزامات طويلة الأجل
ns A-1+ للالتزامات قصيرة الأجل

تكون الاحتمالات المستقبلية لجميع هذه التصنيفات مستقرة.

تركيا حققت تقدماً غير عادي في السنوات السبع الماضية إلى حد كبير وذلك بسبب حُسن الإدارة الاقتصادية والمالية، والذي أدى إلى خفض كبير جداً في عبء الديون بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتحويل جزء كبير من الديون الخارجية للحكومة على أساس محلي، والسيطرة على التضخم، وتوسيع قاعدة التصدير.

تحسين الأسس الاقتصادية أدى إلى تقوية وتنويع في الاقتصاد والذي حقق نمواً في متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وصل إلى 6.6 ٪ خلال السنوات الثلاث الماضية إلى جانب السيطرة على التضخم الذي لا يزال تحت 10 ٪ خلال الأربع سنوات الماضية (8.4 ٪ في عام 2007، و 9.6 ٪ في عام 2006). ونظراً للتقلب في البيئة الخارجية فقد تباطأ النمو إلى 4.5 ٪ في عام 2007، ومع استمرار توقع وصول نسبة التضخم إلى 11 ٪ في عام 2008 فإن الوكالة تتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 3.5 ٪.

كما انخفض إجمالي الدين الحكومي إلى 333.5 مليار ليرة في عام 2007، والذي يعادل 38.9 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً بانخفاض وقدره 345 مليار ليرة في عام 2006 والذي عادل 45.5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. من هذه المجاميع فإن الحكومة استطاعت خفض الدين الخارجي مما كان يعادل 12.3 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى 9.1 ٪. وبناءً على التوجهات الحالية فإن إجمالي الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي من المتوقع أن يواصل الانخفاض في عام 2008 ليصل في نهاية المطاف إلى 30 ٪ في غضون سنوات قليلة. على الرغم من الانخفاض النسبي لعبء الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بسبب ارتفاع سعر الفائدة والبيئة فإن خدمة دين الحكومة قياساً إلى إيرادات الحكومة لا تزال مرتفعة نسبياً، وصلت إلى 25.7 ٪ في عام 2007 و 26.5 ٪ في عام 2006.

نتيجة للزيادة في عبء نقل المدفوعات فإن التوازن المالي الأساسي (قبل الفائدة) للحكومة انخفض من 5.4% في عام 2006 إلى 4.1% خلال عام 2007. مجمل العجز المالي في البلاد خلال مناخ ارتفاع أسعار الفائدة إزداد إلى 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007 ارتفاعاً من 0.6% في السنة السابقة. ونظراً لاستمرار الانضباط المالي فإن الوكالة تتوقع أن العجز المالي سينخفض إلى حوالي 1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008.

زيادة الواردات الناتجة عن أثر ارتفاع أسعار النفط وارتفاع واردات التجهيزات الرأسمالية والاستهلاك قد ساهم في حدوث عجز في الحساب الجاري وصل إلى 37.5 مليار دولار في عام 2007 عما كان عليه من 31.9 مليار دولار في السنة السابقة. العجز بالدولار يساوي 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي السنوات الأخيرة فإن العجز قد تم تمويله عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات التي تصنفها الحكومة تحت باب "استثمارات أخرى"، وهي في الأساس عبارة عن تمويلات مشتركة بين المصارف واستدانات لشركات بهدف التوسع. ولقد جمعت تركيا 108.2 مليار دولار من النقد الأجنبي واحتياطيات الذهب من أصل 90.7 مليار دولار في عام 2006. الغطاء الحالي للإستيراد هو 7.34 أشهر من الواردات.

تركيا مرشحة للانضمام الى الاتحاد الاوروبي والعديد من الاستراتيجيات قد تم توجيهها نحو هذا الهدف. وطبقاً لمنشورات البنك المركزي فإن البلد شديد التأثر بالبيئة العالمية وتزايد التوتر في البيئة الخارجية التي سببتها أزمة الرهن العقاري وارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة. الوكالة من جهتها ستواصل رصد الأثر المحتمل لهذه العوامل على البلد لأن ذلك يمكن أن يكون له تأثيراً بالغاً على الوضع الائتماني للدولة.

هذه التصنيفات تم إنجازها بمبادرة من الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف. للحصول على مزيد من المعلومات حول هذا الإعلان الخاص بالتصنيف يرجى الإتصال بالسيد جيه. إم. ماكالين (نائب رئيس أول – التصنيف) أو السيد عمر زبيري (مدير عام مساعد) على هاتف: +973-17211606 أو فاكس: +973-17211605.

جمال عباس زبيدي
الرئيس التنفيذي
الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف

حصلت الوكالة على جميع المعلومات التي وردت في هذه النشرة من مصادر تعتقد أنها صحيحة ويمكن الوثوق بها. لا تدقق ولا تتحقق الوكالة من صحة أي من هذه المعلومات. بالتالي فإن المعلومات التي جاءت في هذا التقرير تُقدم "كما هي" بدون أي إقرار أو ضمان من أي نوع كان. يعتبر تصنيف الوكالة رأياً وليس ضماناً بالقدرة الحالية أو المستقبلية للجهة التي يتم تصنيفها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية كما أنه ليس توصية بشراء، بيع أو امتلاك أي ضمان.